

Distr.: General  
7 November 2024  
Arabic  
Original: French



مجلس حقوق الإنسان  
الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل  
الدورة الثامنة والأربعون  
جنيف، 20-31 كانون الثاني/يناير 2025

التقرير الوطني المقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 1/5  
و21/16\*

مدغشقر

\* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.



الرجاء إعادة الاستعمال

## المحتويات

## الصفحة

3	.....	مقدمة	
3	.....	عملية إعداد التقرير وطرائقه	أولاً -
3	.....	تنفيذ توصيات الجولة السابقة	ثانياً -
3	.....	التوصيات التي نُفذت	
10	.....	التوصيات قيد التنفيذ	
21	.....	التوصيات التي لم تنفذ بعد	
22	.....	تطور حالة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني	ثالثاً -
22	.....	الانتخابات	
22	.....	مكافحة جائحة كوفيد-19	
23	.....	حماية ذوي المهق	
23	.....	حماية عديمي الجنسية واللاجئين	
23	.....	الرهانات الجديدة	رابعاً -
23	.....	التقدم المحرز	
24	.....	الصعوبات	
24	.....	التوقعات	
24	.....	ملاحظات ختامية	

## مقدمة

- 1- تقدم مدغشقر، عملاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 251/60 المؤرخ 15 آذار/مارس 2006 المنشئ لمجلس حقوق الإنسان، وبالتزاماتها في إطار الاستعراض الدوري الشامل، هذا التقرير الوطني الذي يستعرض حالة حقوق الإنسان في البلد خلال الفترة من عام 2019 إلى عام 2024.
- 2- وتُظهر هذه المبادرة التزام الدولة المستمر بالتعاون البناء مع جميع آليات الأمم المتحدة.
- 3- ويوضح هذا التقرير الجهود التي تبذلها الدولة لتنفيذ التوصيات التي قبلتها خلال الجولة الثالثة، ويعرض التقدم المحرز ونتائج تقييم المؤشرات المستمدة عن خطة التفعيل التي وُضعت في عام 2020. ويعكس أيضاً التحديات التي يجب التغلب عليها في أعمال بعض الحقوق وقضايا متعلقة بالتماسك الاجتماعي ومكافحة الفقر.
- 4- ويشير أيضاً إلى التدابير الإيجابية التي اتخذت للتصدي لأزمة كوفيد-19 الصحية ويعرض مزيداً من الإجراءات المتعلقة بتعزيز الصلة بين حقوق الإنسان وخطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

## أولاً- عملية إعداد التقرير وطرائقه

- 5- بعد اعتماد التقرير نهائياً في آذار/مارس 2020، نشرت وزارة العدل جميع التوصيات.
- 6- يستند إعداد هذا التقرير إلى نهج جامع ومنطلق من القاعدة في أعقاب سلسلة من المشاورات.
- 7- وبالتنسيق من مديريةية حقوق الإنسان والعلاقات الدولية في وزارة العدل، نظمت العديد من الاجتماعات مع هيئات شتى، من بينها المحاكم والهيئات القضائية، والشرطة، والدرك، وإدارة السجون، والإدارات المعنية بالصحة والتعليم والعمل والتشغيل والهجرة والمناجم والاتصالات والسياحة والإدارات المسؤولة عن القضايا المتصلة بالمرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، وكذلك المعهد الوطني للإحصاءات.
- 8- وعقدت مشاورات إضافية مع كل من المجلس الوطني الأعلى للدفاع عن الديمقراطية وسيادة القانون ولجنة حقوق الإنسان الوطنية المستقلة ولجنة صون النزاهة.
- 9- ونفذت أعمال الصياغة، بدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان واليونسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبمشاركة منظمات المجتمع المدني التي هي أعضاء في لجنة الصياغة المشتركة بين الوزارات.

## ثانياً- تنفيذ توصيات الجولة السابقة

- 10- في وقت إجراء الاستعراض في عام 2019، كانت مدغشقر قد قبلت 174 توصية من أصل 203 توصيات قُدمت وأحاطت علماً بالتوصيات الـ 29 المتبقية.
- 11- ونفذت العديد من التوصيات تنفيذاً كاملاً، بينما لا يزال بعضها الآخر قيد التنفيذ. ولم يُشرع بعد في تنفيذ بعض التوصيات.

## التوصيات التي نفذت

- 12- فيما يلي التوصيات التي نفذت تنفيذاً كاملاً:

### قبول المعايير الدولية (122-7 و 122-8)

13- صدقت مدغشقر على جميع الصكوك القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان تقريباً لأن 8 من الصكوك الرئيسية التسعة مدرجة أصلاً في النظام القانوني الوطني بموجب أحكام المادة 137-4 من دستور مدغشقر.

14- واعتمد في 12 كانون الأول/ديسمبر 2017 القانون رقم 042-2017 الذي يجيز التصديق على البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

### التعاون (121-4 و 121-9)

15- تتعاون مدغشقر مع منظومة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي والمنظمة الدولية للفرنكوفونية ولجنة المحيط الهندي ومع الشركاء الثنائيين.

16- ويضاف إلى ذلك أن السلطات الوطنية تتفاعل مع الطلبات والالتزمات والنداءات العاجلة الصادرة عن آليات مجلس حقوق الإنسان وتقدم ردوداً إيجابية عليها.

17- زد على ذلك أن الدولة أوفت بالتزامات أخرى باتخاذ تدابير من قبيل ما يلي:

- إبرام اتفاقيات ثنائية وإقليمية ومتعددة الأطراف، إضافة إلى تنفيذ مشاريع إنمائية؛
- إشراك الجهات الفاعلة في المجتمع المدني في تنفيذ برامج تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها؛
- تقديم تقارير دورية عن تطبيق العهود والاتفاقيات والبروتوكولات المتصلة بحقوق الإنسان.

18- و استضافت الدولة الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان في الفترة الممتدة من 20 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2022، في إطار الوفاء بالتزاماتها بموجب آليات أخرى. واتخذت هذه المبادرة في أعقاب الدعوة الدائمة التي وجهت إلى المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة في عام 2011.

19- وإضافة إلى ذلك، استضافت مدغشقر اللجنة الفرعية لمنع التعذيب، في الفترة من 16 إلى 27 نيسان/أبريل 2023. وأنجزت الأنشطة التالية في أثناء الزيارة:

- زيارة 30 مكاناً من أماكن سلب الحرية في مناطق مختلفة، من بينها سجون ومراكز شرطة ومؤسسات للصحة العقلية؛
- اجتماعات مع ممثلي الحكومة والبرلمان والسلطات القضائية ولجنة حقوق الإنسان الوطنية المستقلة ومنظمات من المجتمع المدني؛
- مقابلات سرية وفردية مع أشخاص سلبت حريتهم وموظفين من إدارة السجون والشرطة والدرك والخدمات الصحية.

### الإطار المؤسسي (121-11)

20- لامتثال البروتوكول الاختياري لاتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، عينت حكومة مدغشقر، بموجب القانون رقم 028-2018 المؤرخ 8 شباط/فبراير 2019، لجنة حقوق الإنسان الوطنية المستقلة بوصفها آلية وطنية مستقلة لمنع التعذيب.

21- وتتوقف فعالية هذه الهيئة على الاعتماد النهائي لمشروع تنقيح قانون مكافحة التعذيب لعام 2008 وبدء نفاذه وإدراج ميزانيته التشغيلية في قوانين المالية.

### المواضيع الشاملة

المساواة وعدم التمييز (1-121 و 14-121 و 18-121 و 19-121 و 20-121 و 98-121 و 101-121 و 103-121 و 106-121 و 110-121 و 111-121 و 112-121 و 123-121 و 125-121 و 12-122)

22- تحظر المادة 6(2) من الدستور التمييز والممارسات التمييزية بجميع أشكالها. وينطبق هذا المبدأ الأساسي من مبادئ حقوق الإنسان على أمور منها الخدمة العامة والعمل والتوظيف والتعليم والصحة.

23- واستجابةً للتوصية باعتماد عملية مفتوحة وقائمة على الجدارة لاختيار المرشحين لهيئات معاهدات الأمم المتحدة، تعمل الحكومة على أن تكون العملية مفتوحة وشفافة لتحقيق تكافؤ الفرص وتشجيع الجدارة من خلال نشر إعلانات الشواغر على نطاق واسع، إما مباشرة أو من خلال الوزارات التقنية المعنية.

24- وإضافة إلى ذلك، نظم يوم مفتوح بشأن الخدمة العامة الدولية في 14 حزيران/يونيه 2024 في وزارة الشؤون الخارجية. وكان الهدف من ذلك تعريف الجمهور بفرص العمل لدى المنظمات الدولية والمهارات المطلوبة وعملية توظيف المرشحين. وشارك بهمة في هذا الحدث ممثلون عن المنظمات الدولية والإقليمية في مدغشقر وشباب من خريجي الجامعات ومهنيون وموظفون دوليون من مدغشقر يشغلون بالفعل مناصب في تلك المنظمات.

25- وفيما يتعلق بالعمل، يكرر القانون رقم 014-2014 المؤرخ 14 آب/أغسطس 2024 بشأن قانون العمل الجديد حظرَ التمييز بجميع أشكاله في سوق العمل.

26- وفيما يخص الأراضي، يتمتع النساء والرجال بالحقوق نفسها.

27- وعلى مستوى الدرك، عززت في عام 2020 أحكام المذكرة الداخلية التي تحظر الممارسات التمييزية وتعاقب عليها في جميع المجالات. وتحقيقاً لهذه الغاية، يوضع جميع أفراد الدرك، نساءً ورجالاً، على قدم المساواة. وتقدم الخدمات إلى جميع المواطنين ويعاملون معاملة تتسم بالاحترام التام للنوع الاجتماعي.

التنمية والبيئة والأعمال التجارية وحقوق الإنسان (21-121 و 22-121 و 24-121)

28- سعياً إلى تحسين حماية البيئة، عززت الترسانة القانونية من خلال الإجراءات التالية:

- مراجعة قانون إدارة الموارد الطبيعية المحلية المتجددة لعام 2023؛
- مراجعة المرسوم المتعلق بتوافق الاستثمارات مع المحافظة على البيئة؛
- وضع مشروع قانون بشأن جرائم الإضرار بالبيئة غير الحرجية.

29- وإضافة إلى ذلك، حدّثت في عام 2021 السياسة الوطنية لمكافحة تغير المناخ.

30- وفي إطار تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبروتوكول كيوتو واتفاق باريس بشأن مكافحة تغير المناخ، اتخذت تدابير تهدف إلى زيادة قدرة البلد على تحمل تغير المناخ وتحسين نظام حوكمة المناخ. وتشمل هذه التدابير اعتماد ما يلي وتنفيذه:

- السياسة الوطنية لمكافحة تغير المناخ في عام 2021؛

- برامج العمل الوطنية للتكيف؛
  - إجراءات التخفيف الوطنية المناسبة.
- 31- أما في قطاع التعدين، فتتص السياسة العامة الجديدة على تعزيز المناجم الكبيرة، والتأهيل المهني لعمال المناجم الحرفيين، وإنشاء مركز للذهب والأحجار الكريمة ومختبر تعدين يستوفي المعايير الدولية، لا سيما لدمج منتجات الذهب ومعايرتها ووسمها.
- 32- وإضافة إلى ذلك، أصدر في 27 تموز/يوليه 2023 القانون رقم 007-2023 الذي ينقح مدونة التعدين. وينص القانون، من بين أمور أخرى، على تعزيز حقوق الإنسان وحقوق الطفل والمساواة بين الجنسين في قطاع التعدين، وكذلك الالتزام بتنفيذ خطة المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- 33- وتطبيقاً للأحكام المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات، اعتمد في 3 تموز/يوليه 2024 المرسوم رقم 1353-2024 المتعلق بتنفيذ القانون رقم 002-2023 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2023 بشأن الاستثمارات.
- 34- ويضاف إلى ذلك وضع برنامج تعدين يحدد الأنشطة التالية في عام 2023:
- نشر مدونة التعدين الجديدة؛
  - إقرار مدونة قواعد سلوك المشغلين لقطاع التعدين لحماية حقوق الإنسان ومكافحة عمل الأطفال؛
  - التدريب والتوعية بشأن الصحة والسلامة المهنيين في قطاع الميكا؛
  - استحداث الأدوات البيئية وتحديثها.
- 35- وفي إطار تنفيذ استراتيجية التصنيع، وقّع ميثاق البرمجة الصناعية بين الدولة والقطاع الخاص في 31 تموز/يوليه 2023. ويهدف هذا الميثاق إلى تعزيز مشاركة جميع أصحاب المصلحة في مكافحة الفقر وتهيئة بيئة مواتية لتحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة.
- مكافحة الفساد (المواد 53-121 و 55-121 و 56-121 و 16-122)
- 36- ضاعفت سلطات مدغشقر جهودها من خلال وضع استراتيجية جديدة بعد أن قيّمت الاستراتيجية السابقة.
- 37- وأتاح تطبيق التشريعات الوطنية بفعالية في هذا المجال تقديم إحصاءات عن قضايا الفساد المسجلة لدى قُطبي مكافحة الفساد في أنتاناناريفو وماهاجانغا. ومنذ عام 2019، حُكم بالسجن و/أو الغرامات و/أو الحرمان من تولي المناصب على 361 من الموظفين العموميين والممثلين المنتخبين.
- 38- وأنشئت هيئة للمظالم داخل مجلس الشيوخ، وهي تعمل منذ حزيران/يونيه 2024.
- 39- واتخذت تدابير أخرى ناتجة عن تطبيق تشريعات مكافحة الفساد، وهي:
- إنشاء منصة I-TOROKA في عام 2019 ضمن مكتب مكافحة الفساد المستقل، الأمر الذي يتيح للمستخدمين تقديم شكاوى دون الكشف عن هويتهم؛
  - التدرج في إنشاء مديرية أو إدارة أو وحدة لمكافحة الفساد داخل كل مؤسسة ووزارة وهيئة عامة اعتباراً من عام 2021؛
  - تعزيز قدرات الجهات الفاعلة المعنية: نظام مكافحة الفساد، ووزارة العدل، ووزارة الصحة العامة؛

- إنشاء وتشغيل وكالة استرداد الأصول غير المشروعة في عام 2021 بموجب المرسوم رقم 2021-960 الصادر في 29 أيلول/سبتمبر 2021 المنشئ للوكالة.
- 40- ولمكافحة الفساد، ركزت مدغشقر على منعه في المناظرات الإدارية من خلال ما يلي:
  - إنشاء وحدة لمنع الفساد في عملية المناظرات الإدارية منذ عام 2017؛
  - إشراك الجهات الفاعلة في تحديد مخاطر الفساد واقتراح التدابير الوقائية المناسبة من أجل خدمة عامة شفافة خالية من الفساد ومساءلة تلك الجهات، في أيلول/سبتمبر 2020؛
  - وضع دليل لمنع الفساد في تنظيم المناظرات الإدارية في كانون الثاني/يناير 2023.

## الحقوق المدنية والسياسية

### إصلاح الإدارة القضائية

- 41- أدخلت إصلاحات كبيرة لتوفير ظروف أفضل للخدمات القضائية وضمان الحق في محاكمة عادلة.
- 42- ويتعلق الأمر بما يلي:
  - تنفيذ نظام معالجة القضايا في الوقت الفعلي ضمن إطار زمني معقول؛
  - تنظيم أيام سنوية لرؤساء المحاكم لتدريبهم على إدارة المحاكم والمواضيع الأخرى ذات الصلة؛
  - تنفيذ "معياري الخدمات" لتوحيد الإجراءات على مستوى الولايات القضائية وضمان احترام الأجل القانوني والتعاقدية المختلفة.
- 43- وفيما يتعلق بمكافحة الاحتجاز التعسفي قبل المحاكمة، يحظر قانون الإجراءات الجنائية المنقح الاستخدام الممنهج لأوامر الحبس، وذلك تطبيقاً لأحكام الفقرة الأخيرة من المادة 16 من الدستور الجديد التي تكرر طبيعة الاحتجاز الاستثنائية.
- 44- ففي مدغشقر، يعتبر الاحتجاز قبل المحاكمة تدبيراً استثنائياً ولا يجوز الأمر به إلا إذا ثبت، استناداً إلى العناصر الدقيقة والمشفوعة بالأدلة المستتجة من الإجراءات، أنه السبيل الوحيد لتحقيق أهداف منها حماية المتهم. وبناء عليه، يجب تبرير كل قرار حبس.
- 45- وفي إطار تعزيز الحق في الوصول إلى العدالة، شُغِلَ موقع إلكتروني جديد يسمى "فيتسارانا فاليو ني تارايناكو" (Fitsarana valio ny tarainako)<sup>(1)</sup> وهو مخصص لتلقي مظالم الناس منذ أيار/مايو 2024.
- 46- وفي السياق نفسه، نَفَذَ إصلاحان رئيسان في عام 2024، يتعلق الأول منهما بتحسين إجراءات المحكمة من خلال إمكانية طلب موعد عبر الإنترنت للحصول على صحيفة السوابق العدلية، منذ 5 شباط/فبراير 2024. ويتعلق الثاني بوضع نظام لتتبع الملفات، في 15 شباط/فبراير 2024. ويمكن هذا النظام المتقاضين من متابعة سير قضاياهم عن كثب. وتندرج هذه التحسينات في إطار مكافحة الفساد والسمرة، إضافة إلى تسريع معالجة الملفات القضائية.

### إلغاء التجريم على مخالفات الصحافة (122-21 و 122-22 و 122-23 و 122-24 و 122-25)

- 47- لقد نص قانون عام 2016 على إلغاء التجريم على المخالفات الصحفية، وفي إطار تعزيز ممارسة حرية التعبير والتظاهر والصحافة والدين، أكد هذا الإلغاء من جديد في قانون عام 2020 بشأن الاتصال الإعلامي الذي يضمن أيضاً الوصول إلى مصادر المعلومات.

### مكافحة الاتجار بالبشر (من 121-60 إلى 121-69)

48- تولي مدغشقر أهمية خاصة لمكافحة هذه الممارسة الفظيعة. فقد اتخذت التدابير التالية لتكثيف الجهود المبذولة في هذا الصدد منذ عام 2013:

- تنفيذ السياسة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر وخطة العمل الوطنية الثانية لمكافحة الاتجار بالبشر المعتمدين في عام 2023؛
- تخصيص الموارد المادية والبشرية والمالية للمكتب الوطني لمكافحة الاتجار بالبشر؛
- الاحتفال باليوم العالمي لمكافحة الاتجار بالبشر في 30 تموز/يوليه 2024، إلى جانب تنظيم حملات للتوعية.

49- وتُظهر الإحصاءات المتعلقة بقضايا الاتجار بالبشر التي سجلتها محكمة أنتاناناريفو الابتدائية الاشتباه في تورط 86 شخصاً في الاتجار بالبشر وجرائم ذات صلة إما بصفة جناة أو بصفة شركاء. ومن بين هؤلاء، أمر بحبس 54 شخصاً لارتكابهم أعمال اتجار بالأطفال وتهريبهم واستغلالهم في العمل المنزلي والاستغلال الجنسي للأطفال وبيع البشر والتبني غير القانوني.

### الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في العمل وفي ظروف عمل عادلة ومواتية (121-70 و 121-74 و 121-79): البرنامج القطري الثاني للعمل اللائق

50- وُقِع في 23 حزيران/يونيه 2022 البرنامج القطري الثاني للعمل اللائق، الذي أُعد في عام 2020 ليشمل الفترة 2021-2023. ويركز البرنامج على ما يلي:

- توفير فرص العمل اللائق والمنتج؛
- تحسين الحماية الاجتماعية وتوسيع نطاقها لجميع العمال؛
- تعزيز الضمان الاجتماعي والصحة المهنية في الشركات الموجودة في مدغشقر.

51- وفيما يتعلق بهجرة اليد العاملة، ينص قانون العمل الجديد رقم 014-2024 الصادر في 14 آب/أغسطس 2024 على توفير حماية أكبر للعمال المهاجرين.

52- ونتيجةً للجائحة، مددت فترة تنفيذ البرنامج القطري الثاني للعمل اللائق حتى نهاية عام 2024، وسيخضع لتقييم داخلي.

### الحق في الحماية الاجتماعية (121-71 و 121-72)

53- يجري حالياً تقييم شامل للاستراتيجية الوطنية للحماية الاجتماعية بهدف وضع استراتيجية جديدة للفترة 2024-2030.

54- وإضافة إلى ذلك، مكن تنفيذ السياسة الوطنية للحماية الاجتماعية من إنجاز العديد من الإجراءات التي ترمي إلى إفادة الفئات المستهدفة من الأشخاص وتلبية احتياجاتهم الأساسية من أجل ضمان استقلاليتهم.

55- وفي عام 2023، وسّعت الدولة نطاق تغطية الحماية الاجتماعية بحيث تشمل العاملين لحسابهم الخاص في المناطق المستهدفة.

56- وفي الفترة الممتدة من عام 2021 إلى عام 2023، نفذت الدولة برنامجاً لدعم 279 308 أسر معيشية ضعيفة.

*الحق في الصحة: مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز (121-18)*

57- تماشياً مع إعلان الأمم المتحدة السياسي لعام 2016 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، تعكف مدغشقر على وضع خطة استراتيجية وطنية للفترة 2023-2028.

58- وتُجرى فحوص فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتوفّر خدمات الرعاية والعلاج بمضادات الفيروسات العكوسة مجاناً في مؤسسات الصحة العامة.

*الحق في التعليم*

*زيادة ميزانية التعليم (121-88)*

59- ارتفعت الميزانية المخصصة للتعليم من 1 192 705 705 245 أرياري في عام 2019 إلى 1 791 247 212 أرياري في عام 2024، أي بزيادة نسبتها 33,4 في المائة من عام 2019 إلى عام 2024.

*التعليم الجيد والجامع (121-90)*

60- كثفت التدابير المتخذة لتوفير تعليم جامع وجيد بالتعاون مع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وهذه التدابير هي التالية:

- توظيف 8 120 معلماً مؤهلاً؛
- التدريب التمهيدي والتدريب المستمر، حضورياً وعن بُعد، للمعلمين في المواد الأساسية والتعليم الشامل للجميع؛
- إصلاح المناهج التعليمية من خلال دمج المواضيع المتعلقة بحقوق الإنسان وأهداف التنمية المستدامة؛
- توفير الأثاث والأدوات التعليمية؛
- تحديث البنى التحتية وإعادة تأهيلها من خلال دمج معايير القدرة على التحمل ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

**حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة**

*حقوق المرأة: اعتماد النصوص المتعلقة بمكافحة العنف الجنساني (121-98 و 121-99 و 121-100 و 121-102 و 121-105 و 121-107 و 121-112 و 121-114 و 121-118 و 121-123 و 121-124 و 121-126 و 121-132)*

61- يُعاقب على العنف الجنساني بموجب القانون رقم 2019-008 الصادر في 16 كانون الثاني/يناير 2020. ولتطبيقه بفعالية، أصدرت الدولة المرسوم رقم 2022-1219 المؤرخ 17 آب/أغسطس 2022 الذي يحدد قواعد منع العنف الجنساني والحماية منه ومعالجته.

62- وتطبيقاً لهذه النصوص، تعمل حالياً على مستوى المديرية الإقليمية أربعة من مراكز إيواء ضحايا العنف الجنساني التي أنشئت في عام 2021.

## حقوق الطفل

## مكافحة عمل الأطفال (121-141)

63- لجعل الحد الأدنى لسن العمل متوافقاً مع الحد الأدنى لسن التعليم الإلزامي، أقر القانون رقم 018-2022 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن التوجه العام لنظام التعليم في مدغشقر تعليمياً عاماً إلزامياً تدريجياً مدته 10 سنوات يبدأ من سن 5 سنوات.

## مكافحة العقوبة البدنية (121-140 و 121-143)

64- يحظر الأمر رقم 5246-96/MEN المؤرخ 28 آب/أغسطس 1996 العقوبة البدنية في المدارس في إقليم مدغشقر. فيموجب هذا الأمر، سُحبت رخصة التدريس من معلمة في مدرسة خاصة في أنتاناناريفو مارست عنفاً جسدياً على تلميذ، ومُنعت من التدريس نهائياً.

65- وفي عام 2017، صدرت مذكرة تؤكد من جديد حظر ضرب التلاميذ في المدارس الحكومية والخاصة. وإضافة إلى ذلك، وُضع نظام داخلي موحد لجميع المدارس الابتدائية الحكومية يحظر جميع أشكال العنف في المدارس ويطالب المعلمين بالتدخل في حالة حدوث إساءة نفسية.

66- وأخيراً، تدين موثيق حسن السلوك التي وضعها أولياء الأمور والتلاميذ والمعلمون في كل مدرسة أعمال العنف بجميع أشكاله إدانة قطعية.

## التوصيات قيد التنفيذ

## قبول المعايير الدولية وامتثال الالتزامات الدولية (121-1 و 122-8)

67- سنتظر الدولة، مع جميع الجهات المعنية، في التصديق على الاتفاقيات والبروتوكولات الإضافية الأخرى.

68- وعلى أساسا هذه الدعوة، وافقت الدولة من حيث المبدأ على زيارة المقرر الخاص المعني بمسألة الفقر المدقع وحقوق الإنسان إلى البلد في عام 2025. وأجلت بعض الزيارات بسبب الأزمة الصحية العالمية والانتخابات في مدغشقر.

69- ولتيسير فهم اتفاقيات حقوق الإنسان، تترجم السلطات تدريجياً هذه الوثائق إلى اللغة الملاغشية.

الإطار المؤسسي لحماية حقوق الإنسان: زيادة ميزانية المجلس الوطني الأعلى للدفاع عن الديمقراطية وسيادة القانون واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان (121-5 و 121-6 و 121-8 و 121-10 و 121-11 و 121-13 و 122-14)

70- ظلت ميزانيتها المجلس الوطني الأعلى للدفاع عن الديمقراطية وسيادة القانون واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان ثابتة على مدى السنوات الثلاث الماضية رغم القيود المفروضة على الميزانية بسبب عواقب الأزمة الصحية والركود الاقتصادي العالمي.

## الحقوق المدنية والسياسية

### حق الفرد في الحياة والحرية والأمان على شخصه

الإعدام بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء (121-28 و 121-39 و 121-40 و 121-43 و 122-13)

71- للقضاء على عمليات الإعدام بإجراءات موجزة وخارج نطاق القضاء التي تتورط فيها قوات الدفاع والأمن، يجري تعزيز التطبيق الفعال للنصوص الجنائية، بما في ذلك مدونة القضاء العسكري ومدونة قواعد سلوك قوات الدفاع والأمن، من خلال برامج بناء قدرات أفراد الدرك والشرطة الوطنية وإدارة السجون والقوات المسلحة في مجال احترام حقوق الإنسان.

72- وتغطي هذه البرامج معاملة من سلبت حريتهم، واستخدام الأسلحة المتناسب، واحترام الإجراءات والضمانات القضائية الأساسية، ونشر جميع النصوص الوطنية والدولية ذات الصلة.

73- وعلى مستوى العدالة، تنظم دورات تدريبية للقضاة لبناء قدراتهم في مجال التطبيق الفعال للتشريعات الجنائية وفي مجالات أخرى ذات أهمية، مثل حظر الإعدام خارج نطاق القضاء أو بإجراءات موجزة.

74- ومنذ عام 2018، تعرض 15 من أفراد الدرك لعقوبات تأديبية، مع استمرار إمكانية الخضوع لإجراءات جنائية.

اكتظاظ السجون (121-30 و 121-33 و 121-36 و 121-37 و 121-44)

75- منذ عام 2022، بُنيت ثلاثة سجون جديدة تتسع لما يعادل 1 500 سجين. وهناك أربعة أخرى على وشك الإنجاز.

76- وإضافة إلى ذلك، تشمل التدابير الرئيسية الأخرى تسريع معالجة الملفات على مستوى محكمة النقض والمحاكم الجنائية، وإنشاء أفرقة عمل لتنفيذ السياسة الجنائية المناسبة.

77- وكثفت المناقشات بين مديري السجون والمحاكم، لا سيما فيما يخص إدارة سجلات المحكمة وحالة كل شخص محتجز.

78- ويساعد العفو الرئاسي عن الأشخاص المحتجزين على تقليل عدد نزلاء السجون بنسبة 4 في المائة تقريباً.

79- وقد انعكست نسبة المدانين إلى المتهمين منذ عام 2019 بفضل إنشاء وحدة الإنذار بالآزمات. فقد كانت تبلغ 46/54 في عام 2019 و 47/53 في عام 2020 و 44/56 في عام 2021 و 45/55 في عام 2022 (بسبب جائحة كوفيد) و 40/60 في عام 2023 و 46/54 في آب/أغسطس 2024.

ظروف الاحتجاز (121-35 و 121-36 و 121-37 و 121-39 و 121-44)

80- زادت الميزانية المخصصة لصحة الأشخاص المحتجزين وتغذيتهم بنسبة 25 في المائة في عام 2024.

81- وإضافة إلى ذلك، تعكف السلطات على تنشيط السجون شبه المفتوحة للأغراض الزراعية، حيث تبلغ مساحة المعسكرات العقابية العاملة حالياً 364,1 هكتاراً. وتسهم هذه المعسكرات بأكثر من 10 في المائة من نظام المحتجزين الغذائي بفضل إنتاجها للحبوب. وتوزع حصص تغذية بمتوسط 272 ± 255,21 سعرة حرارية يومياً لكل محتجز.

- 82- وفيما يتعلق بصحة الأشخاص المحتجزين، أدت التجارب في التصدي للأوبئة والجوائح في مرحلة ما بعد كوفيد-19 إلى وضع إدارة السجون ونشرها خطة طوارئ خاصة بالسجون لمواجهة المخاطر المتعددة. وسُجلت في مدغشقر في عام 2020 حالة وفاة واحدة من أصل 98 حالة إصابة مؤكدة بكوفيد-19 في جميع السجون.
- 83- ومنذ عام 2021، عُيّن 29 ممرضاً جديداً في السجون.
- 84- وفي عام 2023، دمجت صحة الأشخاص المحتجزين في البرنامج الوطني لمكافحة السل بالتعاون مع وزارة الصحة العامة.
- 85- وفي عام 2024، وضع ميثاق موحد لإعادة هيكلة لجنة دعم الأشخاص المحتجزين ووزّع على المديرات الـ 22 التابعة لإدارة السجون. وتعدّ لجنة دعم الأشخاص المحتجزين منتدى للحوار والتبادل والعمل، وتتكون من أشخاص اعتباريين وطبيين، من القطاعين العام والخاص.
- 86- وفيما يتعلق بالاحتجاز لدى الشرطة، وضع دليل إجراءات الاحتجاز لدى الشرطة ونشر على نطاق واسع على ضباط الشرطة القضائية لتذكيرهم بالقواعد المتعلقة باحترام الضمانات الأساسية الممنوحة لجميع من سلّبت حريتهم وفقاً لأحكام اتفاقية مناهضة التعذيب.
- 87- وإضافة إلى ذلك، تنفذ بانتظام دورات تدريبية ن بشأن هذا الموضوع داخل مؤسسات التدريب المهني المعنية.
- التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة: مراجعة القانون رقم 008-2008 والتحقيقات (121-26 و 121-27 و 121-28 و 121-29 و 121-31 و 121-32 و 121-34 و 121-38 و 121-41 و 121-42 و 121-45 و 121-46)
- 88- فيما يتعلق بالحق في عدم التعرض للتعذيب وسوء المعاملة، يجري حالياً مراجعة قانون مكافحة التعذيب لعام 2008. ووفقاً لأحكام الاتفاقية والتوصيات ذات الصلة، تنص هذه المراجعة على جملة أمور منها توسيع نطاق تطبيق هذا القانون ليشمل الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين الخاضعين للقانون الخاص الذين يرتكبون أعمال التعذيب، والتجريم على التعذيب، وتصنيف الجرائم وفقاً لخطورة عواقبها، وتكريس الطبيعة غير القابلة للتقادم لأعمال التعذيب، واستبعاد الظروف المخففة.
- 89- وإضافة إلى ذلك، يتضمن مشروع المراجعة حكماً يعزز الحكم الذي يرد في قانون عام 2018 والذي يعيّن اللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان آليةً وقائيةً وطنية لمنع التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- 90- وعلاوة على ذلك، أدت مبادرات تهدف إلى منع أعمال التعذيب وسوء المعاملة إلى إنشاء مجموعة من المدربين المؤهلين من إدارات شتى، مثل العدل والشرطة والدرك والسجون، في عام 2022.
- 91- ولحل مشكلة البطء التي قد تقضي إلى إساءة معاملة من سلّبت حريتهم، يبلغ مكتب المدعي العام إبلاغاً ممنهجاً بكل ملف تحقيق. ويندرج هذا النهج في إطار تنفيذ نظام معالجة القضايا في الوقت الحقيقي.
- 92- ونظمت قوات الدرك، من خلال برنامج «*Tagnamaron 'ny fandriampahalemana*»<sup>(2)</sup> دورات لتوعية المواطنين بحقوقهم وبالممارسات المحظورة، بما في ذلك مكافحة التعذيب وسوء المعاملة. ويهدف هذا النهج الاستباقي إلى زيادة الوعي واليقظة في المجتمع، ومن ثم الحد من مخاطر التعذيب وسوء المعاملة.

الإدارة القضائية (20-121 و 47-121 و 48-121 و 49-121 و 50-121 و 53-121 و 55-121 و 56-121 و 57-121 و 17-122)

الوصول إلى العدالة وإلى سبل الانتصاف القضائية والحصول على التعويضات  
93- لتعزيز حقوق المتقاضين في الحصول على المعلومات، أنشئت مكاتب استقبال ومعلومات داخل المحاكم العادية والإدارية.

94- وتُنشر جميع القرارات الصادرة في المسائل التجارية على موقع المحكمة التجارية الشبكي.

95- وفيما يتعلق بالوصول إلى سبل الانتصاف والحصول على التعويضات، تجيز التشريعات السارية لأي ضحية رفع دعوى أمام المحاكم المختصة للحصول على تعويض.

96- وإضافة إلى التغطية الإعلامية ونشر النصوص الوطنية والدولية، اتخذت التدابير التالية:

- إصلاح القانون الأساسي للقضاء؛
- مراجعة القانون الأساسي المتعلق بالمحكمة العليا والمحاكم الثلاث المكونة لها؛
- مراجعة قانون المحاكم الإدارية؛
- إصلاح الخريطة القضائية؛
- تنظيم يوم مفتوح<sup>(3)</sup> بعنوان "فيتسارانا ماناكاكي فاهواكا" (« Fitsarana Manakaiky Vahoaka ») في 18 تموز/يوليه 2024 في أنتاناناريفو؛
- تنظيم حملة توعية بالحق في الوصول إلى العدالة في 21 مدينة في الجزء الجنوبي من الجزيرة في عام 2022؛
- تنظيم قافلة قانونية تسمى "فيارا زو" (« Fiara Zo ») جابت 5 مناطق منذ عام 2023، وشارك فيها مونتقو عقود ومحامون ومأمورون قضائيون.

97- وفيما يتعلق بالبنى التحتية، بنيت 10 محاكم ابتدائية جديدة منذ عام 2022.

98- ومنذ عام 2019، عُين 159 قاضياً جديداً ويجري تدريب 100 طالب في المدرسة الوطنية للقضاة وأقلام المحاكم.

استقلال القضاء (48-121)

99- لتعزيز استقلال القضاء، أصدرت تعميمات إلى جميع القضاة لتذكيرهم بضرورة امتثال القواعد الأخلاقية والمهنية امتثالاً صارماً وتأكيد مبدأ استقلال القضاة وأمنهم الوظيفي.

الحرية الأساسية والحق في المشاركة في الشؤون العامة (59-121 و 18-122)

100- لتحسين ممارسة حرية الاتصال، أنشأت الدولة داخل وزارة الاتصالات وحدة مكافحة الجرائم الإلكترونية، في عام 2022. وتتمثل مهمة هذه الوحدة في توعية السكان وتنقيتهم بحقوقهم وواجباتهم والتزاماتهم المتصلة باستخدام نظام المعلومات.

101- وإضافة إلى ذلك، نظمت حملات توعية بين الصحفيين ومستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي قصد التحقق من المعلومات، بما فيها الإعلانات، قبل بثها.

- 102- وأتيح قانون الاتصالات الإعلامية الجديد للجهات الفاعلة في مجال الإعلام والمؤسسات والهيئات العامة في عامي 2022 و2023.
- 103- وعملاً بهذا القانون، عدلت اختصاصات نقابة الصحفيين في مدغشقر بموجب المرسوم 2021-307 المؤرخ 11 آذار/مارس 2021. وتشمل التعديلات الرئيسية على سبيل المثال ما يلي:
- تنظيم مهنة الصحافة؛
  - معلومات مفيدة عن وسائل الإعلام عبر الإنترنت؛
  - إمكانية التغطية الوطنية؛
  - تعزيز الهيئة الوطنية لتنظيم الاتصالات الإعلامية.
- 104- وإضافة إلى ذلك، تدرس الحكومة حالياً مسودة أولية وضعت في عام 2021 لقانون الحصول على المعلومات العامة.
- 105- وأنشئت وكالة الصحافة الوطنية "Dépêche Informatrice Taratra" بمقتضى المرسوم الجديد المتعلق بمخطط وزارة الاتصالات التنظيمي، وذلك بهدف نشر المعلومات الرسمية على نطاق واسع.
- 106- وفي مجال التثقيف والإعلام والتواصل والتوعية بالحقوق والحريات الأساسية، نظم المجلس الوطني الأعلى للدفاع عن الديمقراطية وسيادة القانون حملات توعية وتدريب في 13 منطقة بغية تعزيز المواطنة والضمانات القانونية في أوساط المجتمع المدني والسلطات المحلية والأعيان والزعماء الدينيين وقادة الرأي والفئات السكانية الضعيفة.
- 107- وأجازت السلطات المعنية، وفقاً للتشريعات المعمول بها، تنظيم المظاهرات والتجمعات السياسية للأحزاب والمنابر السياسية
- حظر جميع أشكال الرق: مكافحة الهجرة غير النظامية (121-61 و121-68)
- 108- وقّعت مدغشقر الاتفاق العالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية الذي اعتمد في المغرب في عام 2018.
- 109- ولتشجيع هجرة العمالة، يجري حالياً إقرار سياسة وطنية لهجرة العمال تراعي الاعتبارات الجنسانية وتستند إلى الأدلة، وهي سياسة وُضعت في عام 2023.
- 110- وتتولى السلطات منذ عام 2022 ضبط أنشطة وكالات التوظيف من خلال تعليق تراخيصها.
- 111- وإضافة إلى ذلك، أعيد تنشيط اللجنة المشتركة بين الوزارات المعنية برصد الهجرة، التي يتشارك في رئاستها وزارة العمل ووزارة الخارجية، بتمديد ولاية أعضائها وتنظيم اجتماعات دورية.
- 112- واستحدثت وزارة الداخلية، ابتداء من عام 2020، معيار خدمة لتسهيل منح تأشيرات الإقامة في أسرع وقت ممكن.
- 113- وأخيراً، ولتسهيل إصدار جوازات السفر على مستوى الشرطة الوطنية، أنشئ شباك موحد في عام 2023، مع إمكانية تقديم الطلبات عبر الإنترنت.

## الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الحق في الحماية الاجتماعية (121-71 و 121-72)

114- للتصدي الشامل لآثار الكوارث الطبيعية، يواصل البلد تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإدارة المخاطر والكوارث للفترة من عام 2016 إلى عام 2030.

115- وكان أكثر من 80 في المائة من المستفيدين من مشروع شبكات الأمان الاجتماعي البالغ عددهم 1 355 000 مستفيد منذ عام 2016 من النساء.

الحق في مستوى معيشي لائق: المياه والصرف الصحي (121-77 و 121-80 و 121-81 و 121-83)

116- من أولويات الدولة ضمان حصول السكان على مياه الشرب المأمونة وعلى خدمات الصرف الصحي، وكذلك الإدارة المستدامة للمياه. ولتحقيق ذلك، يجري حالياً تنفيذ برامج مختلفة تهدف إلى تحسين إدارة الموارد المائية وتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ وعلى مواجهة المشاكل الصحية. ومن بين هذه البرامج ما يلي:

- تفتيح مدونة المياه، الذي وصل إلى مرحلة الإقرار؛
- إقرار مرسوم تفعيل الهيئة التنظيمية لقطاع خدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية؛
- تحديث السياسة الوطنية لخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة الصحية والخطة المتعلقة بهذا القطاع؛
- تطبيق نهج "المدرسة والتدريب الصديقان" في إطار مبادرة "توفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية" ("WASH") لاحترام متطلبات النظافة الصحية للأطفال والأشخاص الذين يرتادون مراكز الرعاية الصحية الأولية والمستشفيات الجامعية؛
- زيادة عدد مراكز المياه والبنى التحتية لخدمات الصرف الصحي.

117- وفيما يتعلق بمكافحة التلوث في العراق، نشرت خارطة طريق مدغشقر ماديو 2025 - القسم الريفي، التي تحدد الخطوط العريضة لجهود مكافحة في عام 2019، لتحقيق ما يلي:

- قطع دابر ممارسة التلوث في العراق، وتحسين إدارة النفايات الصلبة وحماة الغائط، وكذلك تيسير حصول السكان على خدمات الصرف الصحي الأساسية، لا سيما في المناطق الحضرية؛
- ضمان الحصول على خدمات الصرف الصحي في المدارس والمراكز الصحية؛
- تعزيز البنى التحتية القائمة لصرف المياه العادمة ومياه الأمطار، التي تتسبب في حدوث فيضانات كل سنة خلال فترات ارتفاع منسوب المياه؛
- تشجيع الممارسات الجيدة في مجال النظافة الصحية لجميع السكان.

118- ولتيسير سبل الوصول إلى البنى التحتية المناسبة للمياه والصرف الصحي، بُني 1 548 مرحاضاً مؤسسياً في عام 2023 باستخدام دليل بناء يراعي الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة والحواسن.

119- وفي عام 2016، طورت مدغشقر تعاونها مع المغرب ومصر من خلال إبرام اتفاقات ثنائية.

120- وبُني 40 822 مركز مياه و2 393 مرفق صرف صحي في الفترة ما بين عامي 2019 و2024.

#### الحق في الصحة

الحصول على الرعاية الصحية (121-81 و121-83 و121-84 و121-87 و121-125 و121-128 و121-134)

121- لتعزيز الحق في الصحة، اتخذت الدولة التدابير التالية:

- تنقيح مدونة المياه، الذي وصل حالياً إلى مرحلة الإقرار؛
- وضع مشروع قانون بشأن الحماية المالية للمستفيدين من الخدمات الصحية؛
- وضع سياسة صحية وطنية جديدة للعام 2024؛
- رعاية السكان الرحل والمعزولين وسكان المناطق الوعرة.

122- وإضافة إلى ذلك، اعتمدت في عام 2022 خطة استراتيجية وطنية لتعزيز الصحة المجتمعية.

123- ويعدّ تعزيز نظام التمويل الصحي والحفاظ عليه للمضي قدماً نحو التغطية الصحية الشاملة إجراءً رئيساً لتحسين صحة السكان أيضاً.

124- وإضافة إلى ذلك، تولي وزارة الصحة العامة الأولوية للحصول على الرعاية الصحية الجيدة من خلال تنفيذ استراتيجية الرعاية المجتمعية وتحسين المرافق الصحية، خاصة في المناطق النائية.

125- وأخيراً، نُفّحت السياسة الصيدلانية الوطنية في عام 2021 لتوفير نظام صيدلاني فعال يدمج المرافق الصحية والجهات الفاعلة ويكفل استخدام الأدوية والمدخلات الصحية الأخرى الفائقة الجودة للسكان استخداماً سليماً.

#### الصحة الجنسية (122-27)

126- في إطار تنفيذ برنامج التربية الجنسية الشاملة، نظمت حملات توعية منذ عام 2019 بالتوازي مع دمج الموضوعات المتصلة بهذه التربية في الأنشطة المدرسية وخارج المدرسة.

127- وشرع أيضاً في توسيع نطاق لجنة التنسيق المتعددة القطاعات لحماية صحة المراهقين والشباب ورعايتها في الفترة من عام 2018 إلى عام 2020.

128- وعقدت جلسات إعلامية وتثقيفية وتواصلية بشأن الصحة الإنجابية مع المراهقين والشباب في المراكز الصحية الصديقة للشباب بهدف زيادة معرفتهم بالتربية الجنسية والصحة الإنجابية. ونظمت دورات تدريب للعاملين الصحيين في هذه المراكز لتمكينهم من التفاعل مع المستهدفين.

#### الصحة الإنجابية (121-34 و122-27)

129- تعكس الخطة الاستراتيجية المتكاملة 2021-2025 التزام مدغشقر بتحسين الاستراتيجيات وتكثيف العمل في مجال تنظيم الأسرة وتأمين منتجات الصحة الإنجابية.

130- وعند إطلاق المنتدى الوطني لتعزيز تنظيم الأسرة في 12 تموز/يوليه 2024، تعهد رئيس الجمهورية بالتزام رفيع المستوى تمثل في تدعيم فعالية تنظيم الأسرة. ويبرز هذا الالتزام أهمية ضمان الحصول على وسائل منع الحمل بوصفها أداة فعالة لمكافحة الفقر وتحسين ظروف المعيشة. والهدف هو الوصول إلى 5,1 ملايين مستخدم منتظم لتنظيم الأسرة بحلول عام 2028 من خلال تنفيذ عدد من

المبادرات الجارية بالفعل، من بينها زيادة عدد أماكن توزيع وسائل منع الحمل المجانية في جميع أنحاء البلد وتثقيف الشباب.

#### صحة الطفل (121-35)

131- توكب مدغشقر "حملة التعجيل بخفض الوفيات النفاسية في أفريقيا للفترة 2021-2030"، التي أطلقت رسمياً في تشرين الثاني/نوفمبر 2022. وتوسع هذه الحملة نطاق الشراكات وتدعمها لتعزيز المسؤولية عن الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل وصحة المواليد والمراهقين.

132- وإضافة إلى ذلك، وضعت خريطة طريق للحد من وفيات الأمهات والمواليد في الفترة 2023-2027.

133- وفي إطار استراتيجية التطعيم الوطنية، أعطت وزارة الصحة العامة أولوية لتطعيم الأطفال الذين لم يتلقوا جرعة منه أو الذين لم يتلقوا التطعيمات الكافية، وكذلك أطفال المجتمعات المحلية التي يصعب الوصول إليها.

134- وفيما يتعلق بالتغذية، تنفذ مدغشقر خطة عمل وطنية متعددة القطاعات للتغذية على مدى الفترة 2022-2026، والهدف منها تمتيع كل أسرة ملغاشية بحالة تغذوية جيدة وتمكينها من الحصول على غذاء آمن وصحي.

135- وفيما يخص البنى التحتية الصحية، يوجد في البلد عدد من المؤسسات الصحية العامة، من بينها 22 مستشفى جامعياً و16 مستشفى إقليمياً و101 مركز إحالة و844 مركزاً من مراكز الصحة الأساسية. وفي الفترة من عام 2019 إلى عام 2023، بُني 41 مركزاً من مراكز الصحة الأساسية و16 مستشفى وأعيد تأهيل 3 مستشفيات. وإضافة إلى ذلك، ثمة 260 8 مركزاً مجتمعياً يعمل فيها 44 065 وكيلاً مجتمعياً.

136- وأنشئ في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2021 صندوق وطني للطوارئ الصحية بهدف تسهيل الحصول على الرعاية الصحية الاستعجالية.

137- واعتمدت مدغشقر خطة لتنمية القطاع الصحي للفترة 2022-2024 للقضاء على الأمراض السارية والمعدية.

#### مكافحة الملاريا (121-68)

138- اعتمدت مدغشقر خطة وطنية لمكافحة الملاريا للفترة 2023-2027 تستند إلى خمس ركائز استراتيجية.

#### تمويل الصحة (121-85)

139- لتقديم خدمات صحية جيدة لجميع السكان، زادت الميزانية المخصصة لقطاع الصحة بنسبة 12,5 في المائة بين عامي 2021 و2022 وبنسبة 24,2 في المائة بين عامي 2022 و2023.

#### الحق في التعليم

140- دعمت مدغشقر التزامها بتعزيز الحصول على التعليم من خلال اعتماد القانون رقم 2022-018 المؤرخ 13 كانون الأول/ديسمبر 2022 بشأن التوجه العام لنظام التعليم.

الحصول على التعليم والحد من ظاهرة الانقطاع عن الدراسة (121-92 و121-93 و121-125) 141- فيما يتعلق بالحصول على التعليم وخفض معدل الانقطاع عن الدراسة، اتخذت التدابير التالية في الفترة من عام 2019 إلى عام 2023:

- تقديم منح إلى معلمي المدارس الحكومية من غير الموظفين البالغ عددهم 22 206 معلمين؛
- التخفيف من أعباء أولياء الأمور من خلال دمج 31 500 معلم من غير الموظفين في سلك التدريس، وتوفير منحة "صناديق المدارس" لفائدة 26 710 مدارس، وتوزيع 2 003 066 من اللوازم المدرسية وتنظيم المطاعم المدرسية في 6 006 مدارس؛
- بناء 1 610 مدارس.

142- وخلال الجائحة، استخدمت الوزارة نظام التعلم الذاتي عن بُعد عبر البث السمعي والبصري.

### حقوق أشخاص محددين أو فئات محددة

#### حقوق المرأة

مكافحة العنف الجنساني (121-19 و121-94 و121-98 و121-99 و121-100 و121-101 و121-102 و121-104 و121-105 و121-106 و121-107 و121-112 و121-113 و121-114 و121-115 و121-116 و121-118 و121-119 و121-123 و121-126 و121-129 و121-132 و121-135)

143- لتكثيف مكافحة أعمال العنف، يعيّن قضاة إحالة للتعامل مع قضايا العنف الجنساني. وتُعد الآن في المحاكم والهيئات القضائية جلسات استماع محددة بانتظام لتسريع معالجة قضايا العنف الجنساني.

144- ومنذ عام 2020، وفرت وحدات تدريب على مكافحة العنف الجنساني في مدرستَي تدريب الشرطة الوطنية.

145- وبالمثل، أنشئ لواء نسائي مجتمعي داخل مراكز الشرطة للتعامل مع حالات العنف الجنساني.

146- ووضع دليل للإجراءات الموحدة وأقر هذا الدليل وأتيح للكيانات المعنية منذ عام 2022 من أجل تقديم الرعاية المتكاملة إلى ضحايا العنف الجنساني.

147- ونفذت منذ عام 2022 سلسلة من البرامج لبناء قدرات 1 171 جهة حكومية وغير حكومية معنية بالتعامل مع حالات العنف الجنساني.

148- وفيما يتعلق بالوقاية، تعكف السلطات على تنفيذ برامج التوعية المجتمعية ونشر النصوص القانونية وتفعيل الهياكل العامة وتطوير التعاون مع مشغلي الفنادق.

149- ونفذت أيضاً حملات توعية في المدارس الحكومية في الفترة الممتدة من عام 2021 إلى عام 2023.

تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً (121-97 و121-120 و121-122 و121-127 و121-130 و121-133)

150- يجري حالياً وضع استراتيجية وطنية لتمكين المرأة اقتصادياً.

- 151- وفي الفترة الممتدة من عام 2019 إلى عام 2024، قُدمت دورات تدريب مهني في مجال صناعة الحلويات وتصفيف الشعر وصيد الأسماك والأنشطة الغذائية الزراعية لفائدة 1 530 جمعية و6 732 عضوة في جمعيات، إضافة إلى توفير المواد والأدوات والمعدات.
- 152- ولتسهيل تبادل الدراية العملية ومشاركتها بين الجمعيات النسائية، بنيت 10 بيوت نسائية، وهي متاحة في المناطق.
- مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة (121-23 و121-94 و121-109 و121-111 و121-120 و121-121 و121-122 و121-123 و121-125 و121-127 و121-130 و121-133)
- 153- في عام 2022، نفذ مشروع "تاليلي رايكي" («TALILY RAIKE») الذي يشجع على حل النزاعات سلمياً من خلال تعزيز دور المرأة القيادي في عمليات صنع القرار، وذلك لتشجيع مشاركة المرأة في الشؤون العامة وتشجيعها أيضاً على اكتساب مهارات قيادية.
- 154- وعلى الصعيد السياسي، كانت نسب النساء الفائزات بالانتخابات كما يلي: 5 في المائة من رؤساء البلديات و7 في المائة من المستشارين في البلديات و17 في المائة من أعضاء البرلمان و8 في المائة من أعضاء مجلس الشيوخ.
- 155- أما على المستوى الإداري، فقد مكّن استخدام نظام "أوغور" (AUGURE)، وهو نظام محوسب لإدارة الموارد البشرية للدولة، من إحصاء نحو 46 في المائة من العاملات في الإدارة المملغاشية على المستويين المركزي والمحلي.
- تعزيز المساواة بين الجنسين (121-110 و122-28)
- 156- يتجلى التزام مدغشقر بتعزيز المساواة بين الجنسين في وضع القانون والسياسة الجنسانيين المشار إليهما في الفقرة السابقة.
- حقوق الطفل*
- الاستغلال الجنسي للأطفال (121-62 و121-104 و121-138 و121-139 و121-146 و121-152 و121-155)
- 157- عززت السلطات مكافحة الاستغلال الجنسي للأطفال من خلال تنقيح القانون رقم 95-017 المؤرخ 25 آب/أغسطس 1995 المتعلق بمدونة السياحة. وتأخذ هذه المبادرة في الحسبان حالات الاستغلال الجنسي للأطفال في سياق السفر والسياحة.
- 158- وحدثت جهات معنية بالسياحة والوزارة المسؤولة في عام 2023 مدونة قواعد السلوك التي تحتوي على 9 التزامات.
- 159- ويتلقى ضباط شرطة الأخلاق وحماية القاصرين تدريباً متخصصاً في تقنيات كشف حالات الاستغلال الجنسي للأطفال والتحقيق والتدخل فيها.
- مكافحة زواج الأطفال (121-142 و121-143 و121-144 و121-154 و121-155 و121-156)
- 160- سينتهي في عام 2024 تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة زواج الأطفال المعتمدة في عام 2018.

مكافحة عمل الأطفال (121-138 و 121-141 و 121-145 و 121-147 و 121-152 و 121-153 و 121-155 و 121-158 و 121-160)

161- بالرجوع إلى مشروع "صندوق الرؤية صفر"، وضعت الدولة خطة استراتيجية شاملة لمفتشية العمل للفترة من عام 2022 إلى عام 2025. ويمكن تنفيذ هذه الخطة في عام 2023 من التعرف على 9 أطفال عاملين في قطاع الفانيليا والكشف عن 780 طفلاً عاملاً، من بينهم 300 فتاة و480 فتى يعملون في المناجم.

162- وتتمثل مهمة مركز مانجارسوا («Manjarisoa») في أنتاناناريفو في دعم إعادة إدماج الأطفال المحرومين في المدارس وفي الحياة المهنية. ويستقبل المركز كل عام 35 طفلاً، منهم 20 طفلاً في التعليم التداركي و15 طفلاً تفوق أعمارهم 14 عاماً في التدريب المهني.

163- وتسهم مدونة قواعد سلوك مشغلي قطاع التعدين أيضاً في مكافحة عمل الأطفال في جميع المجالات، بما فيها قطاعات الفانيليا والكاكاو والقرنفل والميكا.

164- وتتواصل الجهود المبذولة لمكافحة عمل الأطفال في قطاع استخراج الميكا بفضل مشروع SHINES مدغشقر للفترة من عام 2022 إلى عام 2025. ويهدف هذا المشروع إلى تدعيم قدرة الأسر العاملة في مجال التعدين على الصمود من خلال توفير الخدمات التعليمية لما يعادل 1 800 طفل وخدمات كسب العيش لما يعادل 2 200 من الكبار من خلال خطة العمل المشتركة التي تضم العديد من الوزارات والشركاء.

165- وفي عام 2023، عُزز التشييط الفعال للجنة الوطنية لمكافحة عمل الأطفال من خلال توفير أدوات مثل استمارات تحديد الهوية والمراقبة والإبلاغ والرصد.

166- وفي آذار/مارس 2024، أنشئت جماعة ممارسين لمكافحة عمل الأطفال وأسوأ أشكاله. وهي تضم 22 هيئة حكومية وغير حكومية، وطنية ودولية، تعمل معاً لمكافحة عمل الأطفال وحماية الأطفال.

تعزيز حقوق الطفل (121-125 و 121-136 و 121-156)

167- فيما يتعلق بالحق في تسجيل المواليد، كثفت السلطات المعنية من التدابير المتخذة بالفعل من خلال الاستمرار في مشروع "إزاكا كوبيا" («Ezaka kopia»)، وزيادة عدد جلسات الاستماع من أجل إصدار أحكام الميلاد ورقمنة تسجيل الولادات تدريجياً وإدخال مُعرّف وحيد في إطار برنامج "بروديغي" (PRODIGY) (مشروع الحوكمة الرقمية وإدارة الهوية الملبغاشية).

168- وفي كل عام، تُنظم حملات توعية بحقوق الطفل للاحتفال بالأيام الدولية ذات المواضيع المحددة واليوم الوطني للتعليم الجامع.

حماية الأطفال (121-137): مكافحة اغتصاب القاصرين

169- لتعزيز حماية الأطفال من الاغتصاب، اعتمدت مؤخراً عقوبة الإخصاء الجراحي بموجب القانون رقم 001-2024 المؤرخ 7 شباط/فبراير 2024 المعدل والمكمل لبعض أحكام قانون العقوبات الملبغاشي. وتطبق هذه العقوبة الجديدة على أخطر المعتدين الجنسيين، لا سيما من يغتصبون الأطفال دون سن العاشرة.

### حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (121-23 و 121-77 و 121-191 و 121-193)

170- لضمان التمتع بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يجري حالياً إصلاح القانون رقم 97-044 المتعلق بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار عملية موامة التشريعات الوطنية مع الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات الاختيارية الملحق بها.

171- وللتغلب على العوائق التي تحول دون المشاركة الاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة، تعكف الوزارة على وضع سياسة وطنية لإدماجهم وتمكينهم. وأخيراً، يجري حالياً وضع اللمسات الأخيرة على "السياسة الوطنية لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم" وهي سياسة صيغت منذ عام 2022.

172- وفيما يخص حق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم، صدر مرسوم مشترك بين الوزارات بشأن تكييف إجراءات الامتحانات الرسمية لملاءمة المرشحين من ذوي الاحتياجات الخاصة حرصاً على ضمان مشاركتهم الفعالة.

173- وفي الفترة من عام 2019 إلى عام 2024، تقدم 476 مرشحاً من ذوي الاحتياجات الخاصة لامتحانات شهادة ختم التعليم الابتدائي الأساسي و152 مرشحاً لامتحان شهادة التعليم الإعدادي.

174- وفي السياق نفسه، أنشأت وزارة التعليم منذ عام 2020 وشغلت 10 شبكات لأولياء أمور التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة، بمن فيهم تلاميذ ذوي إعاقة، في 4 مديريات تعليم وطني إقليمية.

175- ولضمان وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى المرافق الملائمة لحالتهم، جُهزت 10 مرابيض جديدة كانت قد رُكبت في عام 2019 بمنحدرات تيسر الوصول إليها، وبني أيضاً 40 مرفقاً محلياً يقع على بعد أقل من 30 دقيقة من المنزل.

176- وتمكّن البلد، في إطار جهوده المستمرة لتعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، من تنظيم الدعم والتدريب على الأنشطة المدرّدة للدخل من خلال برامج شبكات الأمان الاجتماعي والتدخلات القائمة على المهارات، فقدمت معدات إلى 616 19 شخصاً من ذوي الإعاقة في 15 منطقة مستفيدة، وزود 651 7 شخصاً من ذوي الإعاقة بالأغذية والبطانيات والمواد والمعدات والأدوات التعويضية مثل الكراسي المتحركة والعكاز والمُعِينات السمعية.

### حقوق الأشخاص المصابين بالجذام (122-28)

177- لتحسين وضع المصابين بالجذام، وضعت الدولة ما يلي:

- خطة رئيسية متعددة القطاعات لمكافحة الجذام تغطي الفترة 2023-2027 بهدف القضاء على الجذام إلى حد بعيد؛
- خطة استراتيجية جديدة لمكافحة الجذام تغطي الفترة 2025-2030، وتشمل أنشطة تتعلق بالفحص النشط وبناء قدرات العاملين الصحيين وإدارة الحالات والوقاية من الإعاقات ومكافحة الوصم واحترام حقوق الإنسان.

### التوصيات التي لم تنفذ بعد

178- ظلت التوصيات التالية معلقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير:

- اعتماد تشريعات شاملة، مصحوبة بسياسات وبرامج ذات صلة، لمكافحة جميع أشكال التمييز العنصري (121-14)؛

- التدابير الهامة لمكافحة ممارسة "الموليتري" (مهر العروس التقليدي) (121-154).

## ثالثاً- تطور حالة حقوق الإنسان على الصعيد الوطني

### الانتخابات

- 179- نُظِم عدد من الانتخابات الوطنية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وحظيت هذه الانتخابات ذات المصادقية، التي قامت على الشفافية والشمولية، بقبول الأحزاب والمنابر السياسية والناخبين، وكذلك المراقبين الوطنيين والدوليين. وقد جرت انتخابات مجلس الشيوخ في 11 كانون الأول/ديسمبر 2020، والانتخابات الرئاسية في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 والانتخابات البرلمانية في 29 أيار/مايو 2024.
- 180- وبخصوص الانتخابات الرئاسية، فقد قبلت المحكمة الدستورية العليا 13 ترشياً من أصل 28. وأعيد انتخاب السيد أندري راجولينا رئيساً للجمهورية بعد أن حصل على **الأغلبية المطلقة** من الأصوات التي أدلى بها في الجولة الأولى.
- 181- وفي الانتخابات التشريعية، انتخب 163 نائباً و12 عضواً في مجلس الشيوخ.
- 182- ويُعهد بتنظيم جميع الانتخابات وإعلان النتائج المؤقتة إلى اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات، وهي الهيئة المسؤولة عن إدارة الانتخابات في مدغشقر.
- 183- وفيما يتعلق بإعلان النتائج النهائية، تقع الانتخابات الوطنية ضمن اختصاص المحكمة الدستورية العليا، بينما تقع الانتخابات على مستوى الجماعات المحلية والبلديات ضمن اختصاص المحاكم الإدارية.

### مكافحة جائحة كوفيد-19

- 184- وفقاً لأحكام الأنظمة الصحية الدولية، اتخذت الدولة التدابير التالية خلال فترة كوفيد-19:
- إنشاء مركز لقيادة عمليات التصدي لجائحة كوفيد-19 في إيفاتو (CCO Ivato) في 4 كانون الثاني/يناير 2020؛
  - إعلان حالة الطوارئ الصحية على مستوى البلد في 21 آذار/مارس 2020؛
  - وضع خطتين للتصدي لكوفيد-19 في نيسان/أبريل 2020 ونيسان/أبريل 2021؛
  - إنشاء مراكز طبية عامة للعلاج المؤقت من كوفيد-19 (CTC-19) اعتباراً من 29 تموز/يوليه 2020؛
  - إنشاء مختبر التحاليل الطبية الملغاشية (LA2M) في 7 تشرين الأول/أكتوبر 2020؛
  - اعتماد الخطة الوطنية لتوزيع اللقاحات والتطعيم ضد كوفيد-19 في أيلول/سبتمبر 2021؛
  - توفير لقاح كوفيد مجاناً منذ أيلول/سبتمبر 2021؛
  - إنتاج مستحضر كوفيد - أورجانكس (CVO) وتوزيعه مجاناً، وهو شاي عشبي وكبسولات من الأرتيميسيا؛
  - إنشاء مصنع "فارمالاغاسي" (Pharmalagasy) للأدوية؛
  - تنظيم الرعاية الاستعجالية المجانية للمصابين بكوفيد-19.

185- واتخذت التدابير التالية لمنع انتقال كوفيد وانتشاره:

- توزيع كمادات طبية مجاناً؛
- تطهير الأماكن العامة دورياً؛
- مصادرة الفنادق والمراكز لاستقبال المرضى؛
- الانضمام إلى مرفق كوفاكس في 19 آذار/مارس 2021 للاستفادة من اللقاحات؛
- التطعيم ضد كوفيد، بتوزيع الجرعة الأولى منذ 10 أيار/مايو 2021.

### حماية ذوي المهق

186- بمناسبة الاحتفال باليوم الدولي للتوعية بالمهق في 13 حزيران/يونيه 2022، ترفع السلطات الوطنية بالتعاون مع اليونيسف وشركائها صوتها لتوعية الجمهور قصد استئصال التمييز المستمر في حق ذوي المهق ووضع حد لعمليات الاختطاف والقتل التي ترتكب في حقهم.

187- وإضافة إلى ذلك، أحاطت السلطات علماً بتوصيات الخبيرة المستقلة المعنية بتمتع الأشخاص ذوي المهق بحقوق الإنسان، التي أجرت زيارة عمل في الفترة من 20 إلى 30 أيلول/سبتمبر 2022. وتحافظ السلطات على التزامها بتنفيذ تلك التوصيات.

188- وأنشئت في عام 2022 لجنة وطنية معنية بحماية ذوي المهق. وتعكف هذه اللجنة، التي تضم ممثلين عن وزارتي العدل والإسكان والدرك واللجنة الوطنية المستقلة لحقوق الإنسان وديوان المظالم وجمعيات ذوي المهق، وكذلك وكالات الأمم المتحدة في مدغشقر، على وضع خطة وطنية تحدد الإجراءات التي يجب اتخاذها لصالح ذوي المهق. وإضافة إلى ذلك، أعدت في آذار/مارس 2023 تقرير عن وضع ذوي المهق تضمن بيانات من 3 مناطق في الجنوب.

189- ولتعزيز حماية ذوي المهق من الاختطاف، كثيراً ما يُنشر أفراد من الدرك في الأماكن التي يوجدون فيها، وتكثف الدوريات والمراقبة في مناطق الخطر والمراكز التي ترعاهم.

190- وتنظم أيضاً حملات توعية لإدانة المعتقدات الشريفة التي تؤدي إلى اختطاف ذوي المهق وقتلهم.

### حماية عديمي الجنسية واللاجئين

191- فيما يخص انعدام الجنسية، أقرت في 3 تموز/يوليه 2024 خطة العمل الوطنية بشأن خفض حالات انعدام الجنسية والقضاء عليها، وهي خطة صيغت في عام 2019.

192- ويجري حالياً وضع مشروع قانون بشأن حماية اللاجئين. وإضافة إلى ذلك، أعيد تفعيل مكتب اللاجئين التابع لوزارة الداخلية، لتقديم الرعاية للاجئين في مدغشقر.

## رابعاً- الرهانات الجديدة

### التقدم المحرز

193- أحرز تقدم كبير خلال الفترة المشمولة بالتقرير يتعلق أساساً باستعادة الديمقراطية التشاركية من خلال الانتظام في إجراء الانتخابات الرئاسية والتشريعية والإقليمية، واستعادة ثقة المتقاضين في الهيئات

القضائية، وتعزيز تفعيل المؤسسات الوطنية المسؤولة عن الدفاع عن حقوق الإنسان، والتتفيذ المستمر لمختلف البرامج والسياسات والاستراتيجيات في مجالات الصحة والتعليم والعمالة وحماية البيئة، وأخيراً، إحلال السلام والأمن على المستويين المركزي والمحلي على السواء.

### الصعوبات

194- تعاني مدغشقر، بوصفها دولة جزرية وبلداً من أقل البلدان نمواً، من صعوبات اقتصادية واجتماعية تقامت بسبب العواقب الوخيمة لجائحة كوفيد-19 ومشاكل عالمية مختلفة مثل الحروب المستمرة والاحترار العالمي. وحدّ هذا السياق كثيراً من إنجاز بعض الأنشطة التي تهدف إلى تنفيذ التوصيات المقبولة.

### التوقعات

195- تتطلع مدغشقر إلى العمل مع الشركاء الدوليين لمواصلة تدعيم القدرات الوطنية في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، ومن ثم مساعدة مدغشقر على الوفاء، كما يجب، بالتزاماتها التعاقدية الناشئة عن التصديق على الصكوك القانونية الدولية. والدعم الثابت المقدم طوال هذه الفترات هو موضع تقدير كبير، وبهذه المناسبة نطلب استمراره، لا سيما في وضع سياسة أولية لحقوق الإنسان في مدغشقر.

### ملاحظات ختامية

196- على الرغم من الوضع غير المواتي، لا تزال مدغشقر مصممة على مضاعفة جهودها لإحراز تقدم كبير نحو تحقيق أهدافها المختلفة والتغلب على الصعوبات التي تواجهها، لأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها واحترامها أمور بالغة الأهمية.

197- وبناء عليه، تؤكد مدغشقر من جديد أهمية آلية الاستعراض الدوري الشامل، التي تعد أساساً مكيناً لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها على المستوى الدولي، استناداً إلى الحوار البناء مع الدول الأعضاء.

198- وإضافة إلى ذلك، تغتم مدغشقر هذه الفرصة لتجديد التزامها بحقوق الإنسان وتعزيز تعاونها الوثيق مع الآليات الدولية والإقليمية لحقوق الإنسان.

### Notes

<sup>1</sup> Répondez ma doléance.

<sup>2</sup> Participation collective à la paix.

<sup>3</sup> Cette activité s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre du premier pilier de la PGE sur le capital humain et le troisième pilier sur la bonne gouvernance.